



التنمية المستدامة وتحدي العمل الاقتصادي العربي المشترك
في مواجهة الأوضاع المستجدة في الدول العربية

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

بحث مقدم للمشاركة في أعمال

((المؤتمر العلمي الرابع عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية))

((أهداف التنمية المستدامة في مواجهة الأوضاع العربية بعد 2011:
فرص النمو وتحديات العدالة الاجتماعية في ضوء تعثر تجربة التعاون
الاقتصادي العربي))

سبتمبر / ايلول 2017



التنمية المستدامة وتحدي العمل الاقتصادي العربي المشترك
في مواجهة الأوضاع المستجدة في الدول العربية

Contents

أولاً - مفهوم التنمية المستدامة:	8
لماذا التنمية المستدامة؟	11
ثانياً - أهداف التنمية المستدامة (SDGs)،	12
لا للفقر:	15
لا للجوع:	15
ضمان صحة جيدة للجميع:	15
ضمان التعليم ذو الجودة:	16
المساواة بين الجنسين:	16
مياه نظيفة وصحية:	16
طاقة متجددة وبأسعار معقولة:	17
وظائف جيدة:	17
بنية تحتية مبتكرة وجيدة:	18
تقليل عدم المساواة:	19
المدن والمجتمعات المستدامة:	19
الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية:	20
المحيطات المستدامة:	21
الاستخدام المستدام للأرض:	22
السلام والعدالة:	22
الشراكة من أجل للتنمية المستدامة:	22
ثالثاً - التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والمستدامة:	22

خامساً - إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك والتنمية المستدامة:	
26.....	
سادساً - أهداف إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك:.....	27.....
سابعاً - محاور إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك:.....	28.....
ثامناً - العلاقة بين التنمية المستدامة والعمل الاقتصادي العربي المشترك:	
30.....	
تاسعاً - النتائج:.....	32.....
عاشراً: مقترحات بهدف تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك في مواجهة	
الأوضاع العربية بعد 2011:.....	34.....
ملحق رقم (1) محطات هامة في تاريخ التنمية المستدامة في الأمم المتحدة:	
37.....	

التنمية المستدامة وتحدي العمل الاقتصادي العربي المشترك
في مواجهة الأوضاع المستجدة في الدول العربية
(ملخص البحث)

انطلاقاً من الدور التنموي والتوعوي للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ودورها في التفاعل مع قضايا المجتمع العربي واحتياجاته، انبثقت فكرة موضوع المؤتمر الذي تقيمه الجمعية بعنوان:

(أهداف التنمية المستدامة في مواجهة الأوضاع العربية بعد ٢٠١١: فرص النمو وتحديات العدالة الاجتماعية في ضوء تعثر تجربة التعاون الاقتصادي العربي)

خلال شهر سبتمبر/أيلول 2017 لتسهّم الجمعية والخبراء والمتخصصون في عملية التنمية المستدامة من خلال مناقشة محاور هذا المؤتمر العلمي وتحقيق الهدف الذي عقد من أجله.

يبدو الوطن العربي اليوم بعد أكثر من ست سنوات من بداية ما يسمى (الربيع العربي) في أسوأ حالات التشرذم والتقسيم، فالعداوات بين الدول العربية والحروب فيما بينها في أشد أيامها وإيلامها، والناس مشغولة بشؤونها، ولا مشترك بينهم إلا الزمان والمكان.

التنمية المستدامة تلبّي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. ينظر إليها على أنها المبدأ التوجيهي للتنمية على المدى الطويل العالمي والتنمية المستدامة وتتألف من ثلاث ركائز هي: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

كيف يمكننا تحسين معيشة الناس في الدول العربية والمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة في عالم يشهد نمواً سكانياً كبيراً، يصاحبه طلب متزايد على الغذاء والماء والمأوى والطاقة والخدمات الصحية والأمن والاستقرار الاقتصادي؟

يجب أن تعيد بلدان العالم والدول العربية النظر في أنماط استهلاكها وإنتاجها، وأن تلتزم بالتنمية الاقتصادية المسؤولة والسليمة بيئياً، وأن تعمل معاً على توسيع نطاق التعاون عبر الحدود من أجل تبادل الخبرات

والتكنولوجيا والموارد. وهذه التغييرات يمكن، بل ويجب، تحقيقها من أجل ازدهار الدول العربية والعالم ورخاء سكانه.

تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين ظروف معيشة جميع الناس ومستوى تأمين احتياجاتهم دون الاستخدام الجائر للموارد الطبيعية، وبما لا يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وتركز التنمية المستدامة على ثلاثة محاور رئيسية:

- تحقيق التنمية الاقتصادية،
 - تحقيق التنمية الاجتماعية،
 - الحفاظ على موارد الطبيعة وحماية البيئة وحقوق الأجيال القادمة.
- رغم تعثر تجربة التعاون الاقتصادي العربي يمكن للعمل العربي المشترك أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تفعيل استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. سوف أحاول في هذا البحث التركيز على الجوانب الرئيسية في تحدي تنفيذ عملية التنمية المستدامة في الدول العربية والسعي لتحقيقها.

دمشق 2017 / 03 / 24

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

التنمية المستدامة وتحدي العمل الاقتصادي العربي المشترك في مواجهة الأوضاع المستجدة في الدول العربية

المقدمة:

يبدو الوطن العربي اليوم بعد أكثر من ست سنوات من بداية ما يسمى (الربيع العربي) في أسوأ حالات التشرذم والتقسيم، فالعداوات بين الدول العربية والحروب فيما بينها في أشد أيامها وإيلامها، والناس مشغولة بشؤونها، ولا مشترك بينهم إلا الزمان والمكان.

يمكننا تقسيم الدول العربية في مرحلة ما يسمى (الربيع العربي) إلى أربعة مجموعات: 1

الأولى - دول بدايات الربيع تونس ومصر ما زالت تعاني من بعض الإرهاب.

الثانية - دول حروب بداية ما يسمى (الربيع العربي) المباشرة العراق واليمن وسورية وليبيا.

الثالثة - دول على هامش ذلك بداية ما يسمى (الربيع العربي) لكنها تتأثر به مثل المغرب، الأردن، ولبنان، والبحرين وإلى حد ما الكويت.

الرابعة - دول الحروب الداخلية إلى حد ما، الصومال، والسودان.

الخامسة - دول لم تكن في منأى عن مؤثرات بداية ما يسمى (الربيع العربي) مثل قطر والامارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية وعمان.

وحتى داخل كل مجموعة هنالك تباين في الظروف والتطورات. الآثار الاقتصادية الناجمة عما يسمى (الربيع العربي) ومؤثراته السياسية والأمنية تتفاوت في حجمها وعمقها بين دولة وأخرى، ومن فترة زمنية قصيرة الأجل إلى الفترات متوسطة الأجل وطويلة.

(ففي المدى القصير هنالك خسائر مباشرة حاضرة قد يصل مجموعها إلى (200) مليار دولار. ولكن هذه الآثار في المدى المتوسط قد تكبر إن

¹ - أنظر، الدكتور جواد العناني، التحديات الاقتصادية التي تواجه العالم العربي، ورقة عمل مقدمة الى الملتقى الرابع عشر لمجتمع الاعمال العربي، 13 آذار 2012.

استمرت حالة البعثرة الحالية. أو أنها قد تؤدي إلى إعداد الأرضية السليمة لانطلاقة اقتصادية صحية في المدى الطويل). 2

كيف يمكننا تحسين معيشة الناس في الدول العربية والمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة في عالم يشهد نمواً سكانياً كبيراً، يصاحبه طلب متزايد على الغذاء والماء والمأوى والطاقة والخدمات الصحية والأمن والاستقرار الاقتصادي؟

يجب أن تعيد بلدان العالم النظر في أنماط استهلاكها وإنتاجها، وأن تلتزم بالتنمية الاقتصادية المسؤولة والسليمة بيئياً، وأن تعمل معاً على توسيع نطاق التعاون عبر الحدود من أجل تبادل الخبرات والتكنولوجيا والموارد. وهذه التغييرات يمكن، بل ويجب، تحقيقها من أجل ازدهار الدول العربية والعالم ورفاه سكانه.

تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين ظروف معيشة جميع الناس ومستوى تأمين احتياجاتهم دون الاستخدام الجائر للموارد الطبيعية، وبما لا يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وتركز التنمية المستدامة على ثلاثة محاور رئيسية:

- تحقيق التنمية الاقتصادية،
- تحقيق التنمية الاجتماعية،
- الحفاظ على موارد الطبيعة وحماية البيئة وحقوق الأجيال القادمة.

سوف أحاول في هذا البحث التركيز على الجوانب الرئيسية في استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وتحدي تنفيذ عملية التنمية المستدامة في الدول العربية والسعي لتحقيقها.

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في تحديد مفهوم وأهداف وأساليب التنمية المستدامة.

ودراسة النتائج الكارثية للأوضاع الاقتصادية المستجدة في الدول العربية
بعد عام 2011
والعمل الاقتصادي العربي المشترك كأحد عوامل تحقيق التنمية المستدامة
مع الإشارة إلى أهم المحطات في تاريخ التنمية المستدامة في الأمم
المتحدة.

أهمية البحث:

تبدو أهمية البحث من أهمية الموضوعين الرئيسيين اللذين تم مناقشتهما:
الأول: التنمية المستدامة التي تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين
ظروف معيشة جميع الناس ومستوى تأمين احتياجاتهم دون الاستخدام الجائر
للموارد الطبيعية.

الثاني: العمل الاقتصادي العربي المشترك ودوره في إنجاز عملية التنمية
المستدامة.

كما تم استخلاص بعض النتائج الهامة وتقديم بعض المقترحات.

أولاً - مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة (تحسين ظروف معيشة جميع الناس).

التنمية الشاملة عملية إرادية ترتبط بحركة المجتمع بكل قطاعاته نحو
أهداف محددة وواضحة، والتنمية مسألة نسبية تقاس مؤشرات وأبعادها بالنسبة
لمحوري الزمان والمكان، كما أنها عملية متكاملة متشعبة ومتوازنة، عندما
تتحقق التنمية يكتسب المجتمع قوة ذاتية تدفعه نحو التطور المستمر (التنمية
المستدامة)، فعملية التنمية تسهم إرادياً في عملية التغيير الاجتماعي وتوجهه
نحو مرحلة تسمح باستغلال الموارد المتاحة لصالح الأفراد في المجتمع،
ويمكن أن تستخدم التنمية الأدوات التقليدية في الإنتاج وتطورها بما يتناسب
 ومرحلة التطور الاجتماعي، ويمكن أن تستمر عملية التطور هذه بما يخدم
الوظائف الحيوية والاقتصادية والاجتماعية وتدخل في تفاعل مع معطيات
الظروف العصرية وبذلك تشمل التنمية كافة السبل التي تساعد على التقدم

واستغلال كل ما يسهم في تفجير الطاقات الكامنة في المجتمع، وهي بذلك تؤدي إلى التحديث والتطور. 3

ونظراً لأهمية البعد السكاني كغاية للتنمية وكمحور أساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد ازداد الاهتمام على المستوى الدولي والقومي في موضوع السكان والتنمية، وتتعاون مجالات علمية عديدة (multidiscipline) في محاولة قياس وتحليل العوامل التي تؤثر في تنمية نوعية وتحقيق رفاهية السكان، والتي يمكن التعبير عنها من خلال المؤشرات التالية:

- حماية البيئة
- نشر التعليم
- تأمين الرعاية الصحية
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل
- تأمين حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والمدنية والثقافية
- توفير الخدمات الأساسية من مياه الشرب والصرف الصحي، والكهرباء والإسكان والخدمات الأخرى.

يجب أن تكون التنمية قابلة وقادرة على الاستمرارية لتعني لنا (التنمية المستدامة)، وقد أخذ هذا المفهوم الجديد للتنمية (التنمية المستدامة) بالانتشار منذ نشر تقرير اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية في عام 1987. واكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماماً عالمياً كبيراً ومرتزباً بعد ظهور تقرير مستقبلنا المشترك الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 (WCED,1987). كما تم صياغة أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها (التنمية التي تلبى حاجات الجيل الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم). 4

³ - انظر، د. صفوح الأخرس، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، وزارة الثقافة . دمشق 1980 ص ص 472 . 473.

⁴ - الحركة السكانية والتخطيط الإنمائي في العالم العربي، مع إشارة خاصة لحالة الجمهورية العربية السورية، مجموعة باحثين منظمة العمل الدولية وكلية الاقتصاد جامعة دمشق 1992، ص 24.

يستخدم مصطلح (التنمية القابلة للاستدامة) للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدل والمساواة بين الأجيال الحالية والأجيال المقبلة. وهذا يعني ألا تعرض العمليات التي يتم بوساطتها تلبية حاجات الناس وإشباعها قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها وإشباعها للخطر، وهذا يعني في نفس الوقت، السعي لتحسين مستوى المعيشة وحياة أفضل لمعظم الناس، يقاس عادة بمستوى الدخل واستخدام الموارد ومستوى التقدم التقني. وبذلك نجد أن للتنمية المستدامة أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية.

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماماً عالمياً كبيراً بعد ظهور تقرير مستقبلنا المشترك الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام 1987 (WCED,1987). ولقد تم صياغة أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها "التنمية التي تلبى حاجات الجيل الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم". وبشكل عام فإن هذا التعريف يحدد فقط الإطار العام للتنمية المستدامة التي تطالب بالتساوي بين الأجيال من حيث تحقيق الحاجات الرئيسية، وهذا ما دعا الكثير من الكتاب والباحثين إلى محاولة تقديم تعريفات وتفسيرات للتنمية المستدامة مثل:

(Sustainable growth – Sustainable income – Sustainable Economy– Carrying capacity –Ecologically sustainable economic development– Sustainable resource use – Regional sustainable development – Sustainable society)

بهدف دراسة وفهم دينامية النسق السكاني للتعرف على كافة القضايا المرتبطة بتنمية البشر وضمان استدامتها فهناك حاجة إلى تطوير مؤشرات كمية لقياس التطور عبر الزمن، وهذا في الواقع يستلزم تطوير نموذج متكامل (يتعدى مجرد التركيز على الإسقاط السكاني. ولكن أيضاً يتسع إلى تضمين كافة العوامل الاقتصادية – الاجتماعية – البيئية المؤثرة على البعد السكاني). هناك العديد من المحاولات لتحديد مؤشرات قياس (وشروط تحقيق) التنمية المستدامة. وبشكل عام فإن مفهوم التنمية المستدامة يطالب بضرورة التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية والعدالة بين الأجيال المتعاقبة في تحقيق الحاجات الرئيسية.

لماذا التنمية المستدامة؟

التنمية المستدامة تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. ينظر إليها على أنها المبدأ التوجيهي للتنمية على المدى الطويل العالمي وتقوم التنمية المستدامة على ثلاث ركائز هي:

- التنمية الاقتصادية
- والتنمية الاجتماعية
- وحماية البيئة.

تمت محاولات عديدة لتحديد مؤشرات يتم بوساطتها قياس التنمية المستدامة وشروط تحقيقها. وبشكل عام فإن مفهوم التنمية المستدامة يطالب بضرورة التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية والعدالة بين الأجيال المتعاقبة في تحقيق الحاجات الرئيسية.

ولكي تكون التنمية قادرة على الاستمرار يجب أن تتوفر فيها الشروط

التالية: 5

1. أن تكون ممكنة ومفيدة اقتصادياً وناجعة.
2. ألا تلحق أضراراً بالبيئة ومنسجمة مع الأهداف البيئية.
3. أن تصل نتائجها الإيجابية إلى كافة أفراد المجتمع.
4. أن تحظى بدعم شعبي واسع.
5. أن يستفيد منها الأجيال الحاضرة مع حفظ حقوق الأجيال القادمة.

مما تقدم نلاحظ أن مصطلح (التنمية القابلة للاستدامة) يستخدم للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدل والمساواة بين الأجيال الحالية والأجيال المقبلة. وهذا يعني ألا تعرض العمليات التي يتم بوساطتها تلبية حاجات الناس وإشباعها قدره الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها وإشباعها للخطر، وهو يعني في نفس الوقت، بالنسبة لمعظم الناس السعي لتحسين مستوى المعيشة حياة أفضل، يقاس عادة بمستوى الدخل واستخدام الموارد ومستوى

⁵ - الحركة السكانية والتخطيط الإنمائي في العالم العربي، مع إشارة خاصة لحالة الجمهورية العربية السورية، مجموعة باحثين منظمة العمل الدولية وكلية الاقتصاد جامعة دمشق 1992، ص 24.

التقدم التقني. وبذلك نجد أن للتنمية المستدامة أهداف بيئية واجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية. فالتنمية المستدامة هي التي تؤمن احتياجات الجيل الحالي دون أن تحد من الإمكانيات التي تلبى احتياجات الأجيال القادمة.

لا يمكن للتنمية أن تولد إلا بعمل واع ومدروس ومنسق لتحقيق السيطرة الاقتصادية والاجتماعية على الموارد المحلية وتسخيرها لخدمة التنمية، وينبغي لهذه السيطرة أن تكون قبل كل شيء حصيلة إرادة وطنية فلا يمكن للتنمية أن تفرض من الخارج، أو تحقق بواسطته لأنها في الأساس تغيير عميق في العمل والوجود والتفكير. إن التعاون الدولي أو التعاون الإقليمي يمكن أن يسهل مهمة حكومات الدول النامية في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، لكنه لن يغنيها عن العمل الجاد والفعال. ومن خلال هذا المنظور فإن كل دولة مدعوة إلى أن تختط طريقها بنفسها لتتجج عملية التنمية. 6

ثانياً - أهداف التنمية المستدامة (SDGs)،

(المياه، الغذاء، الصحة، المأوى والخدمات، الدخل).

الملاحظ تعرض التربة والمياه العذبة والمحيطات والغابات والتنوع البيولوجي للتدهور السريع في الوقت الراهن. ويشكل تغير المناخ ضغطاً إضافياً على الموارد التي نعتمد عليها، مما يزيد من المخاطر المرتبطة بالكوارث مثل الجفاف والفيضانات. ولم يعد كثير من الريفيين قادرين على تغطية نفقاتهم على أراضيهم، مما يجبرهم على الهجرة إلى المدن بحثاً عن الفرص. وثمة حاجة إلى تغيير عميق في نظام الأغذية والزراعة العالمي إذا ما أردنا تغذية 805 مليون جائع اليوم، بالإضافة إلى ملياري شخص آخرين متوقعين بحلول عام 2050. ويقدم قطاع الأغذية والزراعة حلاً رئيساً للتنمية، ويعد قطاعاً مركزياً في القضاء على الجوع والفقر.

حدد الخبراء والمختصون أهم أهداف التنمية المستدامة في مجالات المياه والغذاء والصحة والسكن والخدمات وفقاً لما يلي:

⁶ - أنظر، تقرير طوكيو، اللجنة التنفيذية لندوة روما حول الإنسان والتنمية، ترجمة خليل شطا، وزارة الثقافة. دمشق 1976 ص 22.

- **المياه:** تهدف التنمية المستدامة إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه الصالحة للشرب للاستعمال المنزلي ورفع كفاءة استخدام المياه في مجال الزراعة والصناعة والمشاريع الحضرية والريفية. كما تهدف إلى تأمين الحماية الكافية للمسطحات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة ونظامها الإيكولوجي.

- **الغذاء:** تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق الأمن الغذائي للفرد والمنزل والدولة وتحسين الإنتاجية وزيادة أرباح الزراعة الصغيرة وضمن كما تهدف إلى الحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك والموارد الطبيعية .

- **الصحة:** تهدف التنمية المستدامة إلى تأمين الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في المنزل وأماكن العمل. كما تهدف إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة من السكان. وكذلك ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

- **المأوى والخدمات:** تهدف التنمية المستدامة إلى تأمين السكن المناسب بالسعر المناسب، بالإضافة إلى نظام الصرف الصحي والمواصلات والاتصالات لأغلبية السكان وبخاصة الفئات الفقيرة. والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات والاتصالات. كما تهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

- **الدخل:** تهدف التنمية المستدامة إلى زيادة الدخل وزيادة الكفاءة الاقتصادية وخلق فرص العمل الكافية في مختلف القطاعات. كما تهدف إلى دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة.

إضافة إلى بعض الأهداف الهامة المحددة مثل:

- تقليص نسبة الذين لا يتمتعون بالمرافق الصحية الأساسية إلى النصف عام 2015،
- وإنتاج واستخدام المواد الكيميائية بحلول عام 2020 بواسطة سبل لا تعود بالضرر على صحة البشر والبيئة،

- المحافظة على الأرصدة السمكية أو إعادة الأرصدة المستنفدة إلى المستويات التي يمكن أن تنتج عن طريقها أقصى قدر من الأرصدة المستدامة وعلى أساس عاجل وحيثما أمكن بحلول عام 2015،
- تحقيق خفض كبير بحلول عام 2010 في المعدل الحالي للفقد في التنوع البيولوجي.

تحتاج التنمية المستدامة إلى منظور طويل الأمد وإلى مشاركة متسعة القاعدة في تشكيل السياسات واتخاذ القرارات والتنفيذ على كافة المستويات. ولا بد من توفير مشاركة ثابتة من بين الجماعات الأساسية. وكذلك المساعدة لزيادة المداخل وخلق وفرص العمل. ولا بد من رصد التقدم في فترات منتظمة لمتابعة تحقيق غايات التنمية المستدامة وأهدافها.

- الأهداف العالمية (أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وجدول أعمال عشرين ثلاثين، 2030 . 7

تم تحديد أهداف التنمية المستدامة والتي تتعلق بمستقبل التنمية العالمية، حيث وضعتها الأمم المتحدة وروجت لها كأهداف عالمية للتنمية المستدامة. ثم استبدلت عبارة أهداف التنمية المستدامة والتي كانت تنتهي بنهاية عام 2015 بعبارة (الأهداف الإنمائية للألفية). لتستمر أهداف التنمية المستدامة للفترة 2015 - 2030. حيث تمت الموافقة على 17 هدفاً و169 غاية محددة والسعي لتحقيق تلك الأهداف. 8 وقد وافقت 193 دولة على الأهداف التالية للتنمية المستدامة في أغسطس/ آب 2015:

[The Global Goals: Resource and Media Kits for the Sustainable Development Goals](#) - 7

Harris, Gardiner (27 September 2015). "[Obama Tackles Poverty and Sexism in U.N. Speech](#)". New York Times.

["Technical report by the Bureau of the United Nations Statistical Commission \(UNSC\) on the process of the development of an indicator framework for the goals and targets of the post-2015 development agenda - working draft"](#) - 8

لا للفقر:

إنهاء الفقر بكل أشكاله في كل مكان. الفقر هو أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل والموارد ضماناً لمصدر رزق مستدام، لأن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، وضآلة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، إضافة إلى التمييز الاجتماعي، وعدم المشاركة باتخاذ القرارات. لذا، يتعين أن يكون النمو الاقتصادي شاملاً بحيث يوفر الوظائف المستدامة ويشجع على وجود فرص التكافؤ. 9

لا للجوع:

إنهاء الجوع، تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة: أن الأوان لإعادة التفكير في كيفية تنمية غذائنا واستهلاكه. وإذا فعلنا ذلك بطريقة صحيحة، فيمكن للمزارع والغابات ومصائد الأسماك أن توفر طعاماً للجميع، وأن تولد مصادر دخل لائقة، وأن تدعم - في الوقت نفسه - تنمية ريفية تركز على الناس، وأن تحمي البيئة.

ضمان صحة جيدة للجميع:

ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع من جميع الأعمار. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار: في التنمية المستدامة لا بد من ضمان الحياة الصحية وتشجيع الرفاه للجميع من كل الأعمار. وقد اتخذت خطوات واسعة النطاق لزيادة العمر المتوقع وخفض حالات الإصابة ببعض الأمراض العامة القاتلة المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات. وتحقق تقدم جوهري في زيادة إمكانية الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، وخفض حالات الإصابة بالمalaria، والسل وشلل الأطفال، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومع ذلك فتمة حاجة إلى بذل المزيد كثيراً من الجهود للقضاء كلية على مجموعة واسعة من الأمراض. 10

⁹ - ["The Global Goals For Sustainable Development"](#). Global Goals.

¹⁰ - [The Global Goals: Resource and Media Kits for the Sustainable Development Goals](#)

Harris, Gardiner (27 September 2015). ["Obama Tackles Poverty and Sexism in](#)

ضمان التعليم ذو الجودة:

ضمان تعليم ذا جودة شامل ومتساوي وتعزيز فرص تعلم طوال العمر للجميع. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع الحصول على تعليم جيد هو الأساس الذي يركز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة. وقد أُحرز تقدم جوهري صوب زيادة إمكانية الحصول على التعليم بكل مراحلها، وزيادة معدلات الالتحاق بالدراسة خصوصاً بالنسبة للنساء والفتيات. وقد تحسنت بقدر هائل مهارات القراءة والكتابة، إلا أن ثمة حاجة إلى بذل جهود أكثر جسارة كفيلة بتحقيق قفزات في إنجاز الأهداف العالمية المحددة للتعليم. فعلى سبيل المثال، حقق العالم التكافؤ بين البنات والبنين في التعليم الابتدائي، ولكن عدد البلدان التي تمكنت من تحقيق ذلك الهدف بجميع مراحل التعليم لم يزل قليلاً.

المساواة بين الجنسين:

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. لا تزال النساء والفتيات يعانين من التمييز والعنف في كل بقعة من بقاع العالم، رغم أن العالم قد أحرز تقدماً في المساواة بين الجنسين بموجب الأهداف الإنمائية للألفية (بما يشمل التكافؤ في الحصول على التعليم الابتدائي بين البنات والبنين). تشكل المساواة بين الجنسين ليس حقاً أساسياً من حقوق الإنسان فحسب، ولكن أيضاً أساساً من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم. كما أن توفير التكافؤ أمام النساء والفتيات في الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والعمل اللائق، والتمثيل في العمليات السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات سيكون بمثابة وقود للاقتصادات المستدامة وسيفيد المجتمعات والإنسانية جمعاء.

مياه نظيفة وصحية:

ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع ضمان الوفرة والإدارة المستدامة للمياه والصحة للجميع. يعد توفر المياه النظيفة وتسهيل الحصول عليها بالنسبة للجميع جزءاً أساسياً من العالم الذي نريد أن نحيا فيه. وتوجد مياه عذبة كافية على كوكب الأرض لتحقيق هذا الحلم. ولكن

نتيجة لسوء البرامج الاقتصادية أو لضعف البنية التحتية يموت كل سنة ملايين من البشر، معظمهم أطفال، من جراء أمراض مرتبطة بقصور إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة.

وشحة المياه وسوء نوعيتها وقصور الصرف الصحي هي عوامل تؤثر سلباً على الأمن الغذائي واختيارات سبل المعيشة وفرص التعليم بالنسبة للأسر الفقيرة في مختلف أنحاء العالم. ويعاني بعض بلدان العالم فقراً من الجفاف، مما يؤدي إلى زيادة الجوع وسوء التغذية سوءاً. طاقة متجددة وبأسعار معقولة:

ضمان الحصول على الطاقة الحديثة بأسعار معقولة والتي يمكن الاعتماد عليها والمستدامة للجميع. ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة. إن الطاقة محورية بالنسبة لكل تحد رئيسي يواجهه العالم وبالنسبة لكل فرصة متاحة أمام العالم الآن. فإمكانية حصول الجميع على الطاقة جوهريّة، سواء من أجل فرص العمل أو الأمن أو تغيير المناخ أو إنتاج الأغذية أو زيادة الدخل. وتلزم طاقة مستدامة من أجل تعزيز الاقتصادات، وحماية النظم الإيكولوجية، وتحقيق الإنصاف. ويتولى بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة قيادة مبادرة طاقة مستدامة للجميع لكفالة إمكانية حصول الجميع على خدمات طاقة حديثة، وتحسين كفاءة الطاقة، وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة. 11 وظائف جيدة:

تعزز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والتوظيف الكامل والمنتج بالإضافة إلى عمل لائق للجميع. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. لا يزال نحو نصف سكان العالمي يعيشون على ما يعادل قرابة دولارين يومياً. وفي كثير من الأماكن، لا يضمن الالتحاق بوظيفة القدرة على الفرار من براثن الفقر. لذا يقضي منا ذلك التقدم البطئ وغير المتكافئ معاودة التفكير

¹¹ - المصدر السابق، Global، "The Global Goals For Sustainable Development".
Goals.

فيما ننتهجه من سياسات اقتصادية واجتماعية إزاء القضاء على الفقر، مع الاستعانة بأدوات جديدة في هذا المضمار.

إن استمرار انعدام فرص العمل اللائق، وعدم كفاية الاستثمارات، وقلة الاستهلاك يفضي إلى تضاؤل العقد الاجتماعي الأساسي الذي تركز عليه المجتمعات الديمقراطية وهو: اقتضاء مشاركة الجميع في التقدم. وستظل تهيئة فرص العمل الجيد تحدياً من التحديات الرئيسية التي ستواجهها الاقتصادات جميعها تقريباً فيما بعد عام 2015.

يقتضي النمو الاقتصادي المستدام أن تعمل المجتمعات على تهيئة الظروف التي تتيح للناس الحصول على فرص عمل جيد تحفز الاقتصاد دون الإضرار بالبيئة. وسيقتضي أيضاً إتاحة فرص العمل أمام جميع من هم في سن العمل من السكان، وكل ما يمكنهن من العمل في ظل ظروف لائقة. بنية تحتية مبتكرة وجيدة:

بناء بنية تحتية مرنة وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

يعد الاستثمار في البنية الأساسية - النقل، والري، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - عنصراً حيوياً من عناصر تحقيق التنمية المستدامة والتمكين للمجتمعات في كثير من البلدان. وهناك إقرار منذ زمن بعيد بأن النمو في الإنتاجية والدخل وتحسين النتائج الصحية والتعليمية يقتضيان الاستثمار في البنية الأساسية.

وينشأ أيضاً عن وتيرة النمو والتحضر حاجة إلى استثمارات جديدة في البنية الأساسية المستدامة التي ستساعد المدن على التكيف بقدر أكبر مع تغير المناخ، وسيكون بوسعها أيضاً إعطاء زخم للنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

وإضافة إلى التمويل الحكومي والمساعدة الإنمائية الرسمية، يجري تشجيع التمويل من القطاع الخاص دعماً للبلدان التي في حاجة إلى دعم مالي وتكنولوجي وتقني.

تقليل عدم المساواة:

تقليل عدم المساواة في داخل الدول وما بين الدول وبعضها البعض. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، خطى المجتمع الدولي خطوات واسعة صوب رفع الناس من هوة الفقر. ولا تزال أشد الدول ضعفاً - أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية - تشق طريقها صوب خفض حدة الفقر. بيد أن التباين لا يزال متواصلاً، حيث هناك تباينات واسعة في إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وغير ذلك من الأصول الإنتاجية.

ورغم احتمال حدوث خفض في التباين في الدخل بين البلدان، فإن التباين داخل البلدان أخذ في الارتفاع. وهناك توافق متزايد في الآراء على أن النمو الاقتصادي ليس كافياً لخفض حدة الفقر إذا كان ذلك النمو غير شامل للجميع، ولا يتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المدن والمجتمعات المستدامة:

جعل المدن والمستوطنات الإنسانية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. المدن هي مراكز الأفكار والتجارة والثقافة والعلم والإنتاجية والتنمية الاجتماعية وما هو أكثر من ذلك بكثير. فالمدن مكّنت الناس، في أفضل حالاتها، من التقدم اجتماعياً واقتصادياً. بيد أن ثمة تحديات كثيرة تقف في طريق صيانة المدن على نحو مستمر معه إيجاد فرص عمل وتحقيق الرخاء مع عدم إجهاد الأرض والموارد. وتشمل التحديات المشتركة المتعلقة بالمدن الاكتظاظ، وعدم توافر أموال لتقديم الخدمات الأساسية، ونقص الإسكان اللائق، وتدهور البنية التحتية.

ومن الممكن التغلب على التحديات التي تواجهها المدن بطرائق تتيح لتلك المدن مواصلة الانتعاش والنمو، مع تحسينها في الوقت ذاته استخدام الموارد ومع تخفيضها للتلوث والفقر. وينطوي المستقبل الذي نبتغيه على مدن تتوافر فيها الفرص، ويتاح فيها للجميع الحصول على الخدمات الأساسية والطاقة والإسكان والنقل وما هو أكثر من ذلك.

الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية:

ضمان وجودة أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، تتعلق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بتشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة، واستدامة البنية الأساسية، وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة، وتحسين جودة الحياة لصالح الجميع. ويساعد تطبيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على إنجاز خطط التنمية الشاملة، وخفض التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مستقبلاً، وتوطيد القدرة التنافسية الاقتصادية، وخفض حدة الفقر.

وتستهدف أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة "إنتاج المزيد بشكل أفضل وبتكلفة أقل"، وزيادة المكاسب الصافية في الرفاه الناشئة عن الأنشطة الاقتصادية بخفض استعمال الموارد وتقليل تدهورها وما ينشأ عنها من تلوث، على مدار كامل دورة الحياة، مع العمل على زيادة جودة الحياة. ويدخل فيها شتى أصحاب المصلحة، ومنهم أصحاب الأعمال، والمستهلكون، والمسؤولون عن رسم السياسات، والباحثون، والعلماء، وتجار التجزئة، ووسائل الإعلام، ووكالات التعاون الإنمائي.

وهي تقتضي أيضاً اتباع المنهجية والتعاون فيما بين الجهات الفاعلة العاملة في سلسلة الإمداد، بدءاً من المنتج وحتى المستهلك الأخير. وتشمل، إشراك المستهلكين من خلال التوعية والتثقيف بأنماط الاستهلاك والحياة المستدامة، وتزويد المستهلكين بما يكفي من معلومات من خلال المعايير والملصقات التعريفية، والانخراط في المشتريات العامة المستدامة. 12

التصرف العاجل لمكافحة التغير المناخي وتأثيراته: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، بلغت انبعاثات غاز الدفيئة الناشئة عن الأنشطة البشرية أعلى مستوى لها في التاريخ. وينشأ عن تغير المناخ، الناتج عن النمو الاقتصادي والسكاني، تأثيرات واسعة النطاق في النظم البشرية والطبيعية بكل بلد من البلدان، وبكل قارة من القارات.

¹² - المصدر السابق، Global، "The Global Goals For Sustainable Development".
Goals.

وبعد تعرض الغلاف الجوي والمحيطات للاحترار، ما برحت مساحات الثلوج والجليد في تناقص، ومستويات البحر في ارتفاع. ومن المتوقع أن ترتفع درجة حرارة المسطح العالمي على مدار القرن الحادي والعشرين، وما لم تُتخذ الإجراءات اللازمة من المحتمل أن ترتفع بما يتجاوز ثلاث درجات مئوية خلال هذا القرن.

وفي ضوء ما يحدثه تغير المناخ من تأثيرات في التنمية الاقتصادية، والموارد الطبيعية، وحالة الفقر، أصبحت معالجته تشكل عنصراً معقداً في إطار إنجاز التنمية المستدامة. وسوف يضمن التوصل إلى حلول لتغير المناخ بصورة غير مكلفة ومتصاعدة عدم تعثر التقدم المحرز على مدار العقود السابقة بسبب تلك الظاهرة، وتمتع اقتصادات البلدان بالصحة والقدرة على التكيف.

في الفترة بين عامي 1880 و2012، ارتفع متوسط الحرارة في العالم بما قدره 0.85 درجة مئوية. ولوضع تلك الحقيقة في نصابها، فإن كل ارتفاع درجة الحرارة بمقدار درجة واحدة سيفضي إلى هبوط غلة الحبوب بنسبة خمسة في المائة تقريباً. وشهدت غلة محصول كل من الذرة والقمح ومحاصيل رئيسية أخرى هبوطاً شديداً على الصعيد العالمي بمقدار 40 ميغا طن سنوياً في الفترة بين عامي 1981 و2002 بسبب احترار المناخ.

المحيطات المستدامة:

الاستخدام المحافظ والمستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية للتنمية المستدامة. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. إن محيطات العالم - درجة حرارتها والكيمياء الخاصة بها وتياراتها والحياة فيها - هي التي تقف وراء النظم العالمية التي تجعل كوكب الأرض صالحاً للسكنى بالنسبة للبشرية. فمياه أمطارنا ومياه شربنا وطقسنا ومناخنا وسواحلنا وقدر كبير من غذائنا، بل وحتى الأكسجين الموجود في الهواء للتنفس، توفرها البحار وتنظمها جميعاً في نهاية المطاف. وقد كانت المحيطات والبحار على مر التاريخ قنوات حيوية للتجارة والنقل. وتمثل إدارة هذا المورد العالمي الجوهري بعناية سمة أساسية من سمات مستقبل مستدام.

الاستخدام المستدام للأرض:

حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية،
إدارة الغابات بصورة مستدامة ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي
واستعادتها ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

السلام والعدالة:

عن طريق تعزيز الجمعيات المُسالمة والشاملة للتنمية المستدامة، وتوفير
الحصول على العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وقابلة للمحاسبة وشاملة
على كافة المستويات.

الشراكة من أجل للتنمية المستدامة:

تقوية وسائل تنفيذ وإعادة تنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة.

وستعمل دول العالم خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة على حشد
الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة
تغير المناخ، مع كفالة اشمال الجميع بتلك الجهود، واطعة نصب أعينها
هذه الأهداف التي تنطبق عالمياً على الجميع في مختلف دول العالم.

ثالثاً - التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والمستدامة:

هل التنمية الاقتصادية ممكنة؟ أم أنها مجرد سراب؟

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم تعد التنمية الاقتصادية والمستدامة
هدفاً رئيساً لكل أمة فحسب، بل أصبحت دراسة مقومات التنمية ومناقشتها
عملية تثري النظرية الاقتصادية وأصبح بوسع الاقتصاديين النظر لعملية
التنمية على أنها عملية مجتمعية هادفة وواعية ولا بد لتحقيقها من وسائل
محددة وهذا يعني أنها (التنمية) لا تتم بشكل عفوي أو تلقائي، بل مخطط
ومدرس.

كل من يحاول التفطيش عن أية مظاهر أو ملامح للتنمية الاقتصادية في
البلدان النامية سيجد أن جهود التنمية تتعرض للخيبة والإحباط والانتكاس
أحياناً كثيرة. فخلال الخمسين سنة الأخيرة لم تحدث تنمية تذكر في كثير من
دول العالم الثالث، بل حدث تدهور وتراجع إلى الخلف في بعض البلدان بدلاً
من التنمية المنتظرة، وفي كثير من البلدان المتخلفة، وقفت معدلات النمو
السكاني المرتفعة حجر عثرة في طريق التقدم والتنمية.

التنمية الاقتصادية ليست عملية سهلة ولا أوتوماتيكية ولكنها ممكنة، وأقوى شهادة، على ذلك ما حققته بعض الدول كاليابان والنمور السبعة في جنوب شرق آسيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية، وبخاصة المكسيك والبرازيل. إن التنمية التي حدثت في هذه الدول تعد حجة قاطعة على إن التنمية الاقتصادية ممكنة.

كانت الجزر اليابانية قبل قرن ونصف من الزمان تخضع لنظام إقطاعي متسلط فوضوي، وكانت من أفقر الدول وأكثرها تخلفاً من الناحية الاقتصادية. وكانت في نفس الوقت من أكثف دول العالم سكاناً وخلال فترة زمنية لم تتجاوز نصف قرن استطاعت اليابان الانتقال من حالة التخلف وأصبحت دولة كبرى يعد اقتصادها ثالث أكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، ولهذا تعد اليابان نموذجاً جيداً يؤكد لنا أن عملية التنمية الاقتصادية ممكنة.

كما ظهر مصطلح التنمية البشرية على الساحة مع إصدار أول تقرير للتنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990. ولقد تم تعريف مفهوم التنمية البشرية في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما يلي: (التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس. ومن حيث المبدأ، فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت. أما من حيث التطبيق فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية، تتركز الخيارات الأساسية في ثلاث هي: أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة. وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة، فإن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال. كما أن هناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس وهي تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى فرص الخلق والإبداع، واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي، وضمان حقوق الإنسان). 13

¹³ - مزيد من التفاصيل حول تطور مؤشرات التنمية البشرية على المستوى العالمي، يمكن الرجوع إلى الأعداد المختلفة لـ human Development Reports التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدءاً من عام 1990.

تتطلب عملية التنمية الشاملة التوافق بين السياسات المختلفة. الاقتصادية الاجتماعية والسكانية وهذه مسألة هامة جداً ولا تتحقق بسهولة. لذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن الموارد البشرية هي أعلى ما تملكه الأمة. وأن رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه للمجتمع هي أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها التنمية كما أن أي تغيير يطرأ على معدلات النمو السكاني يؤدي بدوره إلى تغيير مباشر في الطلب على الحاجات الأساسية للفرد واستهلاكها. بينما نلاحظ أن أي تغيير يحصل في معدل النمو السكاني لا يؤثر في حجم قوة العمل والمساهمة في التطور الاجتماعي والاقتصادي. إلا بعد مرور أكثر من 15 سنة من تاريخ حدوث ذلك التغيير. وهي الفترة بين تاريخ الولادة وتاريخ إمكانية القيام بعمل منتج. 14

دلت تجربة الإنسان التاريخية دوماً على أن في وسع الموارد البشرية حين تنمو وتزدهر أن تتغلب على نقص الموارد المادية الأخرى اللازمة لعملية الإنتاج بفضل العلم والتقانة. وعلى سبيل المثال، ما تكاد تنفذ طاقة حتى يحل الابتكار البشري محلها طاقة جديدة. والواضح أن أفضل استثمار هو الاستثمار في العقل البشري. لذلك نظر بعض الباحثين إلى الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة على أنها هوة في تنظيم العقل البشري وتوظيفه التوظيف الأمثل.

لا يمكن للتنمية أن تولد إلا بعمل واع ومدروس ومنسق لتحقيق السيطرة الاقتصادية والاجتماعية على الموارد المحلية وتسخيرها لخدمة التنمية، وينبغي لهذه السيطرة أن تكون قبل كل شيء حصيلة إرادة وطنية فلا يمكن للتنمية أن تفرض من الخارج، أو تحقق بواسطته لأنها في الأساس تغيير عميق في العمل والوجود والتفكير. إن التعاون الدولي أو التعاون الإقليمي يمكن أن يسهل مهمة حكومات الدول النامية في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، لكنه لن يغنيها عن العمل الجاد والفعال. ومن خلال هذا المنظور فإن كل دولة مدعوة إلى أن تختط طريقها بنفسها لتتجح عملية التنمية. 15

14 - سياسات تنمية الموارد البشرية في البلدان العربية (السكان، القوى العاملة، الاستخدام، التعليم)، تحرير

د. نبيل خوري، منشورات جامعة دمشق بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، دمشق 1992، ص 107.

15 - أنظر، تقرير طوكيو، اللجنة التنفيذية لندوة روماً حول الإنسان والتنمية، ترجمة خليل شطا، وزارة

التنمية لا تتم عن طريق التقليد للخبرات التي حصلت عليها البلدان المتقدمة. أو إتباع نفس الخطوات التي مرت بها اقتصاداتها. بل تشكل القدرة على تنظيم الخبرة والمعرفة عنصراً أساسياً من عناصر التنمية، إن عدم توفر الخبرات الكافية يؤخر حدوث التنمية مراحل وسنوات. فالتنمية ممكنة ولكنها تحتاج إلى عمل ومتابعة.

ولا بد من الإقرار بأهمية بناء التضامن الإنساني، والحث على ترقية الحوار والتعاون بين حضارات العالم ودوله وشعوبه بلا اعتبار للعرق أو الدين أو اللغة أو الثقافة أو التقاليد. مع الإشارة إلى أهمية تمكين المرأة في المجتمع الإنساني ودورها الرئيسي في النهوض بالتنمية المستدامة. تحرير المرأة والمساواة بين الجنسين ينبغي أن يدمجا في جميع الأنشطة التي يشملها جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، والأهداف الإنمائية لإعلان الألفية والتزام جوهانسبرغ.

ولعل مفهوم الموازنة بين الحاضر والمستقبل وتحقيق التنمية المستدامة يتسع ليشمل إتباع إستراتيجية أعمال توازن بين السعي لتحقيق مردود تجاري واقتصادي والنهوض بمسؤوليات تجاه المجتمع والبيئة. كاستخدام الطاقة النظيفة والمتجددة ودعم الاقتصاد الوطني بمشروعات ومبادرات تعتمد مبدأ التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. حيث أن استخدام مصادر الطاقة النظيفة والبديلة من أهم مقومات العمل التجاري الناجح للحفاظ على التوازن بين استمرارية النمو الاقتصادي والحد من آثاره السلبية على البيئة في نفس الوقت.

أن التقدم المحرز في تنفيذ التنمية المستدامة كان مخيباً للآمال بشكل شديد منذ مؤتمر القمة المعني بالأرض لعام 1992، إذ تفاقم الفقر وازداد تدهور البيئة. وذكرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن العالم لا يحتاج إلى مناقشات فلسفية أو سياسة جديدة. بل يحتاج إلى عمل ونتائج.

خامساً - إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك والتنمية المستدامة:
يتطلب تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك قبل كل شيء تحديد إستراتيجية اقتصادية عربية واضحة تنسجم مع أهداف التنمية المستدامة، والشيء الذي يميز الإستراتيجية هو ما تحدده من أهداف بعيدة المدى لمجتمع معين، وما تتضمنه لتحديد مسار حركة هذا المجتمع في سبيل الوصول إلى هذه الأهداف. حيث حددت الإستراتيجية منطلقات وأهداف وأولويات وبرامج وآليات العمل الاقتصادي المشترك بين الدول العربية، ونصت على أن فعالية العمل الاقتصادي العربي المشترك رهن بتخليص الموارد المادية العربية من كل سيطرة أجنبية وتحرير الاقتصاد العربي من التبعية ورفع قدرته على التفاعل كشريك متساو مع مراكز القوى في الاقتصاد العالمي.16

انطلاقاً من هدف تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة في مختلف أرجاء الوطن العربي والسعي من أجل الوصول إلى أفضل صيغ التعاون الاقتصادي العربي، لا بد من وضع إستراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك التي تستند إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الاعتماد على النفس والتخلص من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى ولا بد من أن تتضمن الاستراتيجية الموجبات الآتية:

- استخدام الأموال العربية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية.
- استغلال الثروات الطبيعية المتوفرة في الوطن العربي وتوظيفها في خدمة عملية التنمية الاقتصادية بما يحقق أفضل مردود.
- الاعتماد على الكوادر الوطنية الفنية المؤهلة مع الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والمساهمة في تطويرها وتوطينها.
- تقليص الفجوة التنموية بين الدول العربية.

يجب ألا تقتصر آفاق العمل الاقتصادي العربي المشترك على مجرد بناء وإقامة المشروعات ذات التمويل المشترك أو حدوث انتقال اليد العاملة والأموال، لا نستطيع أبداً أن نشك في جدوى وفعالية بناء مثل هذه

16 - المصدر السابق، تونس 1982 ص 5.

المشروعات، أو حدوث التدفقات المالية والبشرية فيما بين الدول العربية ولكن العمل العربي الاقتصادي المشترك يحتاج أيضاً إلى إحداث المزيد من الترابط العضوي في الهياكل الإنتاجية للوطن العربي وإن الاستخدام الأمثل للقدرات الذاتية والعلمية والتكنولوجية يتطلب العمل المشترك بين الدول العربية. 17
سادساً - أهداف إستراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك:
يمكننا تحديد أهداف إستراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك بالنقاط التالية:

- تخليص الموارد المادية والثروات الطبيعية في الوطن العربي من أي سيطرة أجنبية وتوظيفها في عملية التنمية.
- تحرير الاقتصاد العربي من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى، وبناء صناعات متطورة.
- زيادة دور وفعالية الاقتصاد العربي وتحقيق مكانة معقولة في الاقتصاد العالمي.
- تحرير الإنسان العربي وإطلاق قدراته المبدعة لتشارك في عملية التنمية.
- تحقيق الأمن القومي الذي يتضمن (الأمن الفكري، الأمن العسكري، الأمن الغذائي، والأمن التكنولوجي والأمن المائي)
- تسريع وتائر النمو الاقتصادي، بتحقيق أكبر قدر من الاعتماد القومي على الذات.
- تحقيق أكبر قدر ممكن من التناسب بين القطاعات والأقاليم لتلبية الحاجيات الأساسية المتنامية.

تم تحديد الأهداف بالسعي من أجل تحقيق الأمن القومي بما فيه الأمن الفكري، العسكري، الغذائي والأمن التكنولوجي، مع تعزيز القدرة العسكرية العربية الذاتية لمواجهة التحدي الصهيوني الذي تتعرض له أمتنا العربية. كما أكدت الإستراتيجية على ضرورة تنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي وضمان حريتها في الحركة وفقاً لمتطلبات التنمية

17 - أنظر، الاقتصاد العربي العدد الثاني 55 كانون الثاني 1981 بيروت ص 4-10.

الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية والحفاظ على هذه القوى داخل أراضي الوطن العربي والتوسع في الاعتماد على العمالة العربية بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية.

يتطلب تحقيق أو تنفيذ الإستراتيجية شروط ووسائل عمل تؤدي إلى ذلك، وتتميز الإستراتيجية عادةً بالشمولية وضرورة التنسيق والتكامل بين جوانبها المختلفة (الأهداف، المسارات، الحركة، المتطلبات، والشروط) وهذا ينطبق على إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. 18

ترتيباً على ما تقدم يمكننا تقديم تصور علمي لإستراتيجية فعالة للعمل الاقتصادي العربي المشترك يقوم على مبادئ أساسية ومحاور رئيسة يتم تطبيقها كحزمة كاملة (full package) وفقاً لما يلي: 19

بحيث تتضمن المبادئ الأساسية: تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن العمل السياسي والخلافات الطارئة بين الدول العربية. وعدالة توزيع المنافع والأعباء على كافة الأطراف. وربط مراحل التكامل بمراحل التنمية الشاملة. وتوحيد الموقف تجاه العالم الخارجي.

سابعاً - محاور إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك:

تتضمن المحاور الرئيسية لإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك:

- تنمية القوى البشرية العربية،
- تدعيم البنى الأساسية،
- التنمية الزراعية وتوفير الأمن الغذائي،
- التصنيع.

والاقتصاديون العرب اليوم مطالبون أكثر من أي وقت مضى بالتفكير في سيناريو عملي للعمل الاقتصادي العربي المشترك يؤدي إلى تفعيله وتحقيق التنمية المستدامة، ومن الممكن أن تتضمن هذا السيناريو العمليات التالية:

18 - المصدر السابق.

19 - أنظر، د. سعيد عبد الخالق محمود، العلاقات الاقتصادية العربية: المسار والمصير، مجلة شؤون عربية العدد ص194 وما بعدها.

1 - ترشيد العملية التخطيطية القطرية بما يتضمن توسيع أفاقها القومي ومد بصرها للمدى الأبعد، أي أنه في كل هذا الواقع العربي الذي يشهد تغليب المصالح القطرية الضيقة على المصالح القومية، فليس أقل من العمل على حث كل دولة على أنه وهو يفكر في مصالحه القطرية ألا يضيف عقبة أو صعوبة جديدة تعرقل العمل الاقتصادي العربي المشترك، بل أنه لو نظر إلى مصالحه القطرية في الأمد الطويل، وهو الأفضل، لعمد إلى إزاحة عقبة أو صعوبة من العقبات أو الصعوبات القائمة حالياً ليعجل في عملية التكامل الاقتصادي العربي و طبيعي أن هذا الترشيح لن يتم إلا من خلال زيادة وتكثيف الاتصال والتنسيق بين الأنشطة والأجهزة التخطيطية في الدول العربية.

2 - اختيار وانتقاء مجموعة الأنشطة الاستثمارية التي قد تتجاوز مزاياها وعوائدها حدود التنمية القطرية لتمتد إلى دعم و دفع التنمية القومية (الدول الأخرى)، مثل: الموارد المائية، مصادر الطاقة الطبيعية، الهياكل الأساسية... الخ، ذلك أنه قد يكون من الأفضل في مثل هذه الاستثمارات أن تتم بجهد قومي لا قطري، حيث أنها تتسم في حالات كثيرة بعدم القدرة على التجزئة أو بخضوعها بشكل واضح لاقتصاديات الحجم.

3 - الالتفات الجماعي حول بعض القضايا والمشاكل التنموية ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالقدرات التنموية القطرية وكذلك القدرة التنموية على مستوى الوطن العربي،... الخ، مثل تلك القضايا والمشاكل قد يكون من الصعب على أي دولة أن يواجهها بمفرده سواء لارتفاع نفقاتها المالية أو لتجاوزها قدراته البشرية المتاحة والممكنة، وإذا لم يكن هذا أو ذاك وافترضنا قيام كل دولة بالإنفاق على مثل تلك القضايا، أليس من الممكن الترشيح وتجنب ازدواجية الإنفاق.

لماذا ينصرف الذهن عادة عند الحديث عن التكامل العربي إلى دور الحكومات والأنظمة ولا ينصرف أيضاً إلى دور الشعوب والأفراد؟ إن إنجاز التكامل ليس مسؤولية الحكومات والأنظمة فقط، بل إن هناك دوراً هاماً يجب

أن تلعبه الشعوب في الدول العربية والهيئات غير الرسمية والنقابات والاتحادات والجمعيات.

ثامناً - العلاقة بين التنمية المستدامة والعمل الاقتصادي العربي المشترك: حين انعقد مؤتمر المستثمرين العرب في الإسكندرية بتاريخ 1995/5/29 وشارك فيه أكثر من ألف مستثمر عربي، أجمع الحضور على ضرورة مواجهة التحديات بقيام الكتل الاقتصادية بإنعاش وتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، ويعتقد المؤتمرون أن البدء بمنظمة تجارة حرة ربما تكون الخطوة الصحيحة على طريق تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك ومع ذلك ظل التهافت عند بعض الحكومات العربية على مشروع السوق الشرق أوسطي قائماً.

مما تقدم يتضح أن التصور العملي الذي نراه مناسباً للتكامل العربي لا بد وأن يبدأ جزئياً حتى نصل الشمولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي، ذلك أن الصورة الشاملة للتكامل عند البداية سوف تكون بالتأكيد فوق كل طاقة فنية وإدارية و تنظيمية للدول العربية، علاوة على كونها تصطدم مباشرة بتحديات الواقع العربي المعاصر، أما الصورة الجزئية فإنه يمكن أن تكون بالقدر والشكل الذي يتناسب مع هذا الواقع وتلك القدرات وبالتالي فإن منهجية التدرج هي أقرب إلى التطبيق و النجاح، إذ يمكن في هذه الحالة أن يكون التكامل في نشاط أو أكثر وقطاع أو أكثر وبين دولتين أو أكثر، أما أن يكون شاملاً لكل الأنشطة و القطاعات في الاقتصاديات القطرية لكامل الوطن العربي، فهذا هو الطموح الذي لا يسمح بتحقيقه الواقع ولا الإمكانيات ويعتبر المشروع المشترك رغم أنه لا زال يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحديد، فإنه يظل أهم أداة لتحقيق التكامل العربي، وإن كان هذا لا يمنع أن يقوم المشروع الخاص الفردي أو الخاص المشترك بدور هام في هذا الصدد إذا ما توفرت له الرؤية بعيدة المدى.

ولتحقيق الرؤية الشاملة الموضوعية فإنه من المنطقي تصور أن يتم وضع الإطار العام المقترح للعمل العربي المشترك بأهدافه المحددة من خلال تجمع علمي وفني وسياسي تسهم في تنظيمه وأعماله المنظمات القائمة للعمل العربي المشترك.

(إقامة نظام اقتصادي عربي جديد يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة ويمثل نمطاً من تقسيم العمل داخل الوطن العربي، يحقق التطور والتحرر لأقطار الوطن العربي، ويستهدف إزالة التبعية وإيقاف استنزاف موارد الوطن العربي وإقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة بين دوله). 20

الواقعية تستدعي أن يكون الاندماج والتكامل الاقتصادي العربي منطلقاً للتنمية المستدامة، فالسياسات الواقعية هي التي تؤمن هذا المنهج والذي سارت عليه الدول الأوروبية بدأً بالاقتصاد، تكتلاً وتكاملاً وتوحيداً، ومن ثم شق الطريق المكمل التي تتطلبها الضرورات الاقتصادية وصولاً للتكامل السياسي والضمان الاجتماعي والأمن القومي العربي، وهناك مؤشرات كثيرة تنبئ بأن العمل الاقتصادي العربي المشترك مازال يحتفظ بالكثير من حيويته ومرونته وقدرته على تحقيق الكثير للبلاد العربية والمواطن العربي، إن كان ذلك من خلال المؤسسات العربية القائمة أو من خلال التعاون الثنائي والمواطني بين مختلف الدول العربية وبخاصة المجاورة لبعضها بعضاً.

اعتمد قادة العالم (193 دولة) في أيلول/سبتمبر 2015 في قمة أممية تاريخية رسمياً نفاذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي يبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2016. وستعمل دول العالم خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع كفالة اشتغال الجميع بتلك الجهود، واضعة نصب أعينها هذه الأهداف التي تنطبق عالمياً على الجميع في مختلف دول العالم.

ومع أن أهداف التنمية المستدامة المذكورة أعلاه ليست ملزمة قانوناً للدول، فمن المتوقع أن تأخذ الحكومات زمام أمرها وتضع أطر وطنية لتحقيقها. فالدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم الذي تحققه في عملية التنمية المستدامة، والأمر يتطلب جمع بيانات نوعية يسهل الوصول إليها في الوقت المناسب، بحيث تجري التحليلات والمتابعة على

²⁰ - إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وثائق اقتصادية رقم 1 جامعة الدول العربية، تونس 1982 ص6.

الصعيد الوطني ثم على الصعيد الإقليمي، وبما يسهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي. 21

تتميز الأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية بسمة التكتلات الاقتصادية الأمر الذي يؤكد أن السير في طريق التكتل الاقتصادي العربي هو الوسيلة الأولى والأساسية لمواجهة التحديات المستقبلية الاقتصادية وبخاصة القيود الاقتصادية الخارجية (التبعية)، وفي نفس الوقت هو الحل الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي.

من هذا المنطلق تصبح قضية العمل الاقتصادي العربي المشترك والتكامل الاقتصادي العربي على رأس الأولويات بالنسبة لكافة الدول العربية، وعليه فإن العودة إلى إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ووضع خطة عربية طويلة الأجل للتنمية الشاملة تتضمن تصور واضحاً لمجالات العمل العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي بنوعيه القطري والمشارك، ويجب الاستفادة من الجهود التي تبذلها مؤسسات البحث العلمي، ومن الضروري الاهتمام بتطوير واستيعاب وتكييف التكنولوجيا للتخلص من التبعية وتدعيم استقلال الدول العربية وضمان أمنها. 22

تاسعاً - النتائج:

في حال استمرار الفوضى والحروب والتدخلات الخارجية (من خارج الوطن العربي) والسيطرة على ثروات وإمكانيات الدول العربية بشكل استعماري مباشر أو غير مباشر، ستظل خسائر الدول العربية والمواطن العربي كارثة بكل المقاييس، خسائر تشمل التنمية المستدامة والتنمية وتمويل التنمية. وخير مثال على ذلك خسائر الدول العربية من تصدير النفط نتيجة لخفض الأسعار من قبل القوى المسيطرة على السوق العالمية للنفط. وإذا كانت الدول العربية المصدرة للنفط تخسر حوالي 6 مليارات دولار في العام

21 - <http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals>

22 - أنظر، التكامل الاقتصادي العربي، أوراق ومناقشات الندوة التي نظمتها رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم 13-15 شباط 1989، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تونس.

في حالة انخفاض سعر برميل النفط دولاراً واحداً فقط، فإن انخفاض سعر البرميل من 100 دولار إلى حوالي 50 دولار في المتوسط في عام 2016 / 2017، يعني خسارة الدول العربية لنحو 300 مليار دولار من إيرادات صادراتها النفطية في العام الواحد. وهذه الخسارة هي كارثة اقتصادية. وسوف تعاني الدول العربية المصدرة للنفط بشكل حاد وعنيف إذا استمر هذا الانهيار بأسعار النفط، بحيث أن اقتصاداتها ومستويات المعيشة فيها سوف تتدهور بشكل سريع بما سيعنيه ذلك من احتمالات ظهور وتصاعد اضطرابات سياسية واجتماعية فيها أيضاً قد تغير الكثير في المنطقة. وفي حالة استمرار انحدار سعر البرميل فإن الخسارة السنوية للملكة العربية السعودية وحدها، على سبيل المثال، قد تتجاوز 150 مليار دولار في العام، تمثل قيمة الفارق بين إيرادات الصادرات النفطية السعودية عند السعرين المذكورين.

ومن البديهي أن التدهور الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط سوف يؤثر على عملية التنمية المستدامة، ويعقبه استغناء عن أعداد كبيرة من العمالة العربية التي تعمل في تلك الدول بما سينقل الأزمة للدول العربية المصدرة لخدمات العمالة.

كذلك فإن تدهور اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط سيؤدي إلى تراجع أعداد السياح الذين يخرجون منها للسياحة في باقي الدول العربية. كما أن حالة اليأس والإحباط التي خلفتها الحروب والفوضى في الدول العربية، أدى إلى تصاعد حالة التطرف بما كان له من تأثيرات سلبية على السياحة في المنطقة العربية.

ومن المنطقي أن تكون النتيجة الحتمية لكل هذه الآثار، تدهور المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصادات العربية وبالذات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة وموازن التجارة الخارجية وميزان المدفوعات وإعاقة عملية التنمية المستدامة في الدول العربية، حيث من المنتظر أن يسود الركود في الأجل القصير على الأقل وأن يتعرض الميزان التجاري وميزان المدفوعات للدول العربية المصدرة للنفط لتدهور درامي، يقود إلى تدهور عام في تلك الموازين على الصعيد العربي.

إن استمرار حالة الحروب والفوضى في الدول العربية، سوف يغري الإدارة الأمريكية والدول الأوروبية وروسيا وغيرها من الدول بالمزيد من التدخل في شؤون الدول العربية لفرض النموذج الاقتصادي الذي ترتئيه مناسباً لمصالحها بغض النظر عن الظروف الخاصة لكل دولة عربية، كما ستضغط من أجل تحطيم مشروع التكتل الاقتصادي العربي، لصالح إدماج إسرائيل في اقتصاد المنطقة من موقع مهيمن ومدعوم أمريكياً.

ولأن ذلك مرفوض بدرجة كبيرة، ومرفوض بشكل حاسم من الشعوب العربية، فمن المتوقع حدوث توترات كثيرة في المنطقة، تضر بالسياحة والاستثمارات الجديدة المحلية والأجنبية وبالاستقرار الاقتصادي عموماً والتنمية المستدامة.

عاشراً: مقترحات بهدف تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك في مواجهة الأوضاع العربية بعد 2011:

يجب أن يبدأ العرب التفكير الجدي في وضع سياسة اقتصادية تأخذ احتمالات استمرار الحرب في المنطقة بعين الاعتبار، وتطرح الأسئلة الهامة التالية: ما هي كلفة الحرب على الأطراف المباشرة وغير المباشرة، وهل نحن بحاجة إلى بلورة موقف عربي استراتيجي موحد منها؟ وهل هنالك سياسات خروج (Exit Policy) من هذه الأزمة قبل الحرب أو بعدها؟

هل بالإمكان وضع تصورات لحل عربي لمواجهة أكبر المشكلات التي تعترضنا، وهي مشاكل البطالة والفقر، ومواجهة حالة الفساد، وبناء استثمارات عربية مشتركة؟

أعتقد أن بالإمكان إعادة النظر في آليات الجامعة العربية وعمل المؤسسات العربية المشتركة بحيث يصبح لها تأثيراً أكبر.

فهل بالإمكان زيادة نفوذ وفعالية المنظمات الاقتصادية العربية كالأوابك والصندوق الاجتماعي الاقتصادي العربي وصندوق النقد العربي وغيرها؟ بحيث تكون الوسيط بين الدول العربية والمنظمات الدولية البديل؟ وبحيث يكون النظام الاقتصادي العربي قادراً على مواجهة التحديات الاقتصادية بالتعاون مع الاقتصاد الدولي ولكن ضمن شروط تجنبنا شروط التصحيح

الاقتصادي التي فرضت على كثير من الأقطار العربية؟ علينا أن نسعى لكسب ثقة المواطن العربي في المؤسسات العربية. 23

ينشأ في الدول العربية بنك للتنمية والاستثمار مكون من رأسمال كبير، يسهم في رأسمال البنك حكومة الدولة المعنية وصناديق التقاعد والضمان فيها، والصناديق السيادية العربية، ومؤسسة التمويل الدولية، وبنك الانشاء والتعمير الأوروبي. ويوضع لهذا البنك أنظمة خاصة للإدارة، وأسس التمويل والمتابعة. ويقوم هذا البنك بالإشراف على مؤسسات الاقراض التنموي داخل الدول، وتتعامل مباشرة مع المؤسسات العربية المشتركة والصناديق السيادية. ويقدم بنك التنمية والاستثمار (قروضاً، ويصدر كفالات، ويستطيع المساهمة في المشاريع التي يختارها وتثبت جدواها، ويدير المحافظ والصناديق الادخارية ولكنه لا يقبل الودائع حتى لا ينافس البنوك التجارية. وله أن ينشئ نافذة تعامل مصرفي إسلامية. ويضمن مثل هذا البنك التنموي أيضاً القروض نيابة عن الحكومات حتى لا يزيد من حجم المديونية على الموازنة. وإذا انشئت بنوك أخرى في أقطار عربية أخرى، فإن هذه البنوك التنموية تشكل معاً شبكة تتعامل مع بعضها البعض من خلال الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. أما النواذ الاسلامية فيها فتتعامل مع بعضها كذلك من خلال البنك الاسلامي للتنمية). 24

لا بد من جعل الوطن العربي كله سوقاً واحدة مفتوحة على بعضها البعض خلال فترة لا تتجاوز سنوات محددة، والسعي لمساعدة كل الدول العربية لكي توفى بالشروط المطلوبة للدخول في هذه العضوية. هذه بعض الأفكار والمقترحات يمكن إنجازها بالتدريج وضمن خطة عربية استراتيجية لا تتجاوز السبع سنوات وآمل أن تصبح الدول العربية سوقاً حرة مفتوحة على بعضها البعض تجارة واستثماراً قبل حلول عام 2020. ومن الضروري الإشارة إلى أنه حتى في أسوأ الحالات وأشدّها قتامة للمستقبل الاقتصادي العربي، وهي حالة استمرار حالة الحروب والفوضى في

23 - الدكتور جواد العناني، التحديات الاقتصادية التي تواجه العالم العربي، ورقة عمل مقدمة الى الملتي الرابع عشر لمجتمع الاعمال العربي، 13 آذار 2012.

24 - الدكتور جواد العناني، المصدر السابق.

الدول العربية، فإن ذلك سيكون قصير الأجل، لأن ذلك سيطلق طوفاناً من الاضطراب في الدول العربية، لأن العرب أمة عظيمة وعريقة، تستند لميراث حضاري هائل وتتسم بالاعتزاز بالذات ورفض الخضوع للمستعمر، ولها امتدادها الاجتماعي في كل الحضارات.

ويمكن القول في النهاية، إن المصلحة الاقتصادية العربية تقتضي العمل بكل الوسائل من أجل وقف وإنهاء حالة الفوضى والحروب ومنع التدخلات الخارجية (من خارج الوطن العربي) في الوطن العربي. أما إذا حالة استمرت حالة الحروب والفوضى فإن الدول العربية ستكون قد أكملت سلسلة أخطائها التاريخية التي سمحت بالتدخل الخارجي والقوى الاستعمارية بالتواجد عسكرياً في المنطقة، وسيكون مستقبل التنمية المستدامة والثروات الطبيعية العربية الرئيسية، مرتبطاً بمدى قدرة العرب على التكتل الاقتصادي وتفعيل استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، في اقتصاد دولي تحكمه شريعة الغاب في الوقت الراهن على الأقل!

تظل عملية تفعيل إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك واحدة من أهم عوامل تحقيق وتسريع عملية التنمية المستدامة في الوطن العربي.

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

ملحق رقم (1) محطات هامة في تاريخ التنمية المستدامة في الأمم المتحدة:
:1972

عقد في ستوكهولم في عام 1972، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة حيث اجتمعت الدول الصناعية والدول النامية معاً لرسم "الحقوق" الأسرة الدولية في بيئة صحية ومنتجة وسليمة. وتبع ذلك سلسلة من الاجتماعات، على سبيل المثال حول حقوق الناس في الغذاء الكافي، وتأمين السكن والمياه الصالحة للشرب، وصولاً إلى وسائل تنظيم الأسرة. تنشيط التواصل في حماية الطبيعة، الأمر الذي أدى إلى إنشاء مؤسسات عالمية داخل منظومة الأمم المتحدة مهمتها الحفاظ على البيئة.

:1980

نشر الاتحاد الدولي للمحافظة على الموارد الطبيعية (IUCN) في عام 1980 الإستراتيجية العالمية لحماية الطبيعة (WCS)، حددت مفهوم التنمية المستدامة. وأكدت الإستراتيجية أنه لا يمكن الحفاظ على البيئة دون التنمية وتخفيف حدة الفقر والبطالة والملايين من الناس، وشددت على الترابط بين التنمية والحفاظ على البيئة ورعاية الأرض. وسيظل مستقبل البشرية في خطر ما لم يتم الحفاظ على خصوبة وإنتاجية كوكب الأرض.

:1982

بعد عشر سنوات، في عام 1982 صدر الميثاق العالمي للطبيعة، حيث وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الجلسة 48 على مبادرة جمعية حماية الحياة البرية. وذكر الميثاق ان "الجنس البشري هو جزء من الطبيعة والحياة يعتمد على الأداء دون انقطاع من الأنظمة الطبيعية".

:1983

في عام 1983، تأسست اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (WCED)، وبحلول عام 1984، تحولت إلى هيئة مستقلة في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وطلب من اللجنة WCED صياغة "جدول أعمال عالمي من أجل التغيير".

:1987

أكدت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية WCED في عام 1987، بتقريرها مستقبنا المشترك، الترابط العالمي، والعلاقة بين الاقتصاد والبيئة الذي قدم سابقاً من قبل جمعية حماية الحياة البرية. وصدر تقرير حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية والحلول العالمية. كما أكد التقرير مجدداً أن " لا وجود لبيئة كمجال منفصل عن تصرفات البشر، وطموحاتهم، واحتياجاتهم، وبالتالي لا ينبغي أن ينظر إليها بمعزل عن هموم الإنسان، حيث أن البيئة هي التي نعيش فيها جميعاً؛ والتنمية هو ما نقوم به جميعاً أيضاً في محاولة لتحسين مستوى المعيشة وحياة أفضل، السكن والغذاء والتعليم والخدمات الصحية وغير ذلك. والبيئة والتنمية لا ينفصلان ".

:1992

انعقد المؤتمر الأول للأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED) في يونيو/ حزيران 1992، في ريو دي جانيرو، واعتمدت خطة للبيئة والتنمية للقرن الواحد والعشرين، (جدول أعمال القرن 21) وهو عبارة عن برنامج عمل من أجل التنمية المستدامة. ويتضمن إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: الاعتراف بحق كل دولة لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، أسناد مسؤولية تبني نموذج للتنمية المستدامة في كل دولة، كما تم التوصل إلى اتفاقيات عديدة منها: اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. وحشد مؤتمر البيئة والتنمية للمرة الأولى المجموعات الرئيسية وحقها في المشاركة بعملية التنمية المستدامة. وظلت هذه المشاركة ثابتة حتى اليوم. للمرة الأولى أيضاً، أكد المبدأ الثامن من إعلان ريو ضرورة تغيير نمط الحياة في الحضارة الراهنة. والضرورة الملحة لإحداث تغيير عميق في أنماط الاستهلاك والإنتاج، وتم الاعتراف صراحة على نطاق واسع من قبل قادة الدولة. كما أكد جدول أعمال القرن 21 مجدداً أن التنمية المستدامة كانت محددة بواسطة التكامل بين الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. حيث إن "البشر هم في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ويحق لهم الحياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة".

:1993

أوكل مؤتمر البيئة والتنمية لجنة التنمية المستدامة (CSD) في عام 1993، متابعة تنفيذ جدول أعمال القرن 21.

:1997

في يونيو/ حزيران 1997، قررت الجمعية العامة أن تخصص جلستها الخاصة 19 (دورة الجمعية العامة الاستثنائية-19) لوضع "برنامج لمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21".

:2002

في عام 2002، بعد عشر سنوات من إعلان ريو، ومؤتمر المتابعة، وعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ وأكد تجديد الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة. حيث وافق المؤتمر على خطة جوهانسبرغ للتنفيذ (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)، وكلفت لجنة التنمية المستدامة بمزيد من المتابعة لتنفيذ التنمية المستدامة.

:2009

في 24 ديسمبر 2009 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (A/RES/64/236) بالموافقة على عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD) في عام 2012 - التي يشار إليها أيضا باسم "ريو 20+" أو "ريو 20+". يسعى المؤتمر لتحقيق ثلاثة أهداف:

1 - تأمين تجديد الالتزام السياسي لتحقيق التنمية المستدامة، 2 - تقييم التقدم المحرز والثغرات في التنفيذ في الاجتماع المتفق عليها بالفعل التزامات، 3 - التصدي للتحديات الجديدة والناشئة.

واتفقت الدول الأعضاء أن يناقش المؤتمر الموضوعين التاليين: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة منذ انعقاد المؤتمر، وقد أصبحت التنمية المستدامة جزءاً من المعجم الدولي. وقد أدرج هذا المفهوم في العديد من إعلانات الأمم المتحدة وبرامجها، ومنظماتها العاملة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.